

Media Monitoring Template

Table of Content

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article

	<table> <tr> <td>Title</td> <td colspan="3">القصاص ناقش مشاركت القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للتنمية</td> </tr> <tr> <td>Website</td> <td>http://www.annahar.com</td> <td>Date</td> <td>10/4/2010</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>Page</td> <td></td> </tr> </table>	Title	القصاص ناقش مشاركت القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للتنمية			Website	http://www.annahar.com	Date	10/4/2010			Page	
Title	القصاص ناقش مشاركت القطاع المصرفي في تمويل مشاريع البنية التحتية للتنمية												
Website	http://www.annahar.com	Date	10/4/2010										
		Page											
	<table> <tr> <td>Title</td> <td colspan="3">مناقشة دور المصارف بتمويل مشروعات البنية التحتية القصاص: لإقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص</td> </tr> <tr> <td>Website</td> <td>http://www.assafir.com</td> <td>Date</td> <td>10/4/2010</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>Page</td> <td></td> </tr> </table>	Title	مناقشة دور المصارف بتمويل مشروعات البنية التحتية القصاص: لإقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص			Website	http://www.assafir.com	Date	10/4/2010			Page	
Title	مناقشة دور المصارف بتمويل مشروعات البنية التحتية القصاص: لإقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص												
Website	http://www.assafir.com	Date	10/4/2010										
		Page											
	<table> <tr> <td>Title</td> <td colspan="3">اجتماع مصرفي في مكتب القصاص يناقش تمويل مشاريع البنى التحتية</td> </tr> <tr> <td>Website</td> <td>www.almustaqbal.com</td> <td>Date</td> <td>10/4/2010</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>Page</td> <td></td> </tr> </table>	Title	اجتماع مصرفي في مكتب القصاص يناقش تمويل مشاريع البنى التحتية			Website	www.almustaqbal.com	Date	10/4/2010			Page	
Title	اجتماع مصرفي في مكتب القصاص يناقش تمويل مشاريع البنى التحتية												
Website	www.almustaqbal.com	Date	10/4/2010										
		Page											
	<table> <tr> <td>Title</td> <td colspan="3">Kassar pour l'accélération du projet de loi sur le partenariat public-privé</td> </tr> <tr> <td>Website</td> <td>www.lorientlejour.com</td> <td>Date</td> <td>10/4/2010</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>Page</td> <td></td> </tr> </table>	Title	Kassar pour l'accélération du projet de loi sur le partenariat public-privé			Website	www.lorientlejour.com	Date	10/4/2010			Page	
Title	Kassar pour l'accélération du projet de loi sur le partenariat public-privé												
Website	www.lorientlejour.com	Date	10/4/2010										
		Page											
	<table> <tr> <td>Title</td> <td colspan="3">بحث والمصارف في دورهم بتمويل البنى التحتية القصاص : لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص</td> </tr> <tr> <td>Website</td> <td>www.aliwaa.com.lb</td> <td>Date</td> <td>10/4/2010</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>Page</td> <td></td> </tr> </table>	Title	بحث والمصارف في دورهم بتمويل البنى التحتية القصاص : لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص			Website	www.aliwaa.com.lb	Date	10/4/2010			Page	
Title	بحث والمصارف في دورهم بتمويل البنى التحتية القصاص : لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص												
Website	www.aliwaa.com.lb	Date	10/4/2010										
		Page											
	<table> <tr> <td>Title</td> <td colspan="3">دعا لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص القصاص بحث مع طريبه ومصرفين في مشاركة المصارف بتمويل مشاريع البنية التحتية</td> </tr> <tr> <td>Website</td> <td>www.albayrakonline.com</td> <td>Date</td> <td>10/4/2010</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>Page</td> <td></td> </tr> </table>	Title	دعا لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص القصاص بحث مع طريبه ومصرفين في مشاركة المصارف بتمويل مشاريع البنية التحتية			Website	www.albayrakonline.com	Date	10/4/2010			Page	
Title	دعا لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص القصاص بحث مع طريبه ومصرفين في مشاركة المصارف بتمويل مشاريع البنية التحتية												
Website	www.albayrakonline.com	Date	10/4/2010										
		Page											
	<table> <tr> <td>Title</td> <td colspan="3">المصارف اللبنانية تشترط تأمين أرضية قانونية للشراكة مع القطاع العام</td> </tr> <tr> <td>Website</td> <td></td> <td>Date</td> <td>10/4/2010</td> </tr> <tr> <td></td> <td></td> <td>Page</td> <td></td> </tr> </table>	Title	المصارف اللبنانية تشترط تأمين أرضية قانونية للشراكة مع القطاع العام			Website		Date	10/4/2010			Page	
Title	المصارف اللبنانية تشترط تأمين أرضية قانونية للشراكة مع القطاع العام												
Website		Date	10/4/2010										
		Page											

القصار ناقش مشاركة القطاع المد في تمويل مشاريع البنية التحتية ل

للاقتصاد الوطني. وأكد المجتمعون أن القط مواصلة دوره الأساس في الاقتصاد والاجتماعية، واد في تمويل المشاريع الاستثمار البنية التحتية، "شرط تشريعية المناسبة للشراك العام والخاص". وشددوا على قانون الشراكة بين القطاع حالياً في مجلس النواب، تم المناسبة لهذه الشراكة في وبما يوفر مصلحة القطاع الم كذلك ركزوا على أهمية مراء التحتية ذات الانعكاس الم العامة للدولة وتعزيز النمو يتناسب مع الطاقات المت الخاص عموماً. وتأتي في المياه والسدود والطرق والات الى أهمية ادارة المشاريع ذا بنية ضمان حسن استمراريته المناسب الذي يضمن حسن أعمالها وانتاجها للفوائد الم وكلفت لجنة للمتابعة والا المعنية للتعجيل في اقرار م القطاعين العام والخاص، اتخاذ ما يلزم من خطوات عم



من اجتماع الوزير القصار بوفد جمعية المصارف.

لفت رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير عدنان القصار الى ان البيان الوزاري للحكومة أكد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، "وهي تشكل عنصراً أساسياً وحيوياً لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة، وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوافرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي تملك تأثيراً مهماً في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي".

ورد كلام القصار خلال اجتماع حضره الوزير عدنان السيد حسين، ورئيس جمعية المصارف جوزف طرييه، والمصرفيون فريد روفائل، وجورج العشي، وسعد الأزهرى، وعبد الرزاق عاشور، وفؤاد شاكر، ونديم القصار ومحمد بيهم. وكان بحث في موضوع مشاركة المصارف في تمويل مشاريع البنية التحتية ومتطلباته على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا

[Back to Top](#)

مناقشة دور المصارف بتمويل مشروعات البنية التحتية القصار: لإقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بدعوة من وزير الدولة ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، عقد، امس، اجتماع في مكتبه الخاص ضم الوزير عدنان السيد حسين، والدكتور جوزف طربية رئيس جمعية المصارف، وفريد روفيل، جورج العشي، سعد الأزهرى، عبد الرزاق عاشور، فؤاد شاكر، نديم القصار، ومحمد بيهم. وخصص للبحث في موضوع مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشروعات البنية التحتية في لبنان ومتطلبات هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

وأكد المجتمعون أن القطاع المصرفي حريص كل الحرص على مواصلة دوره الأساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وأنه على استعداد كامل للمشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية المتوافرة في قطاعات البنية التحتية، شرط توافر الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.

وفي هذا المجال، شدد المجتمعون على أهمية ضرورة الإسراع في إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الموجود حالياً في مجلس النواب، تمهيدا للبحث في الأساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كما ركزوا على أهمية مراعاة أولويات مشروعات البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني عامة. ويأتي في طليعة ذلك مشروعات الكهرباء والمياه والسدود والطرق والاتصالات.

كما أكد المجتمعون على أهمية إدارة المشروعات ذات الصلة بالبنية التحتية بمعايير القطاع الخاص من أجل ضمان حسن استثماريتها وتحقيق المردود المالي المناسب الذي يضمن حسن وسلامة أدائها وتطور أعمالها وإنتاجها للفوائد المرجوة للاقتصاد الوطني.

وقد كلفت لجنة من أجل المناقشة والاجتماع بالمراجع الرسمية المعنية للإسراع في إقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمهيدا للمضي قدما في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية مناسبة.

وبهذه المناسبة، قال القصار: «لقد أكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل عنصرا أساسيا وحيويا لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة وتوظيف جزء من السهولة المالية المتوافرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي لها تأثير مهم في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي. ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة من أجل إيجاد هذه الشراكة وتطويرها وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في لبنان.»



[Back to Top](#)

ناقش اجتماع عقد في مكتب الوزير عدنان السيد حسن ورئيس جمعية المصارف اللبنانية في تمويل مشروعات البنية التحتية في لبنان، ومتطلبات هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني .

وحضر الاجتماع الوزير عدنان السيد حسن ورئيس جمعية المصارف جوزيف طريبه وكل من فريد روفایل، جورج العشي وسعد الازهري وعبد الرزاق عاشور وفؤاد شاکر وندیم القصار ومحمد بیهم، واکد المجتمعون في بیان "ان القطاع المصرفي حریص کل الحرص على مواصلة دوره الاساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وانه على استعداد کامل للمشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية المتوفرة في قطاعات البنية التحتية شرط توفر الارضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص".

وشدد المجتمعون "على اهمية وضرورة الاسراع في اقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموجود حاليا في مجلس النواب تمهيدا للبحث في الاساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني"، كما ركزوا "على اهمية مراعاة اولويات مشروعات البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص بشكل عام ویأتي في طليعة ذلك مشروعات الكهرباء والمياه والسدود والطرق والاتصالات".

واكد المجتمعون "اهمية ادارة المشروعات ذات الصلة بالبنية التحتية بمعايير القطاع الخاص من اجل ضمان حسن استمراريتهما، وتحقيق المردود المالي المناسب الذي یضمن حسن وسلامة ادائها وتطور اعمالها وانتاجها للفوائد المرجوة للاقتصاد الوطني".

وكلفت لجنة من اجل المتابعة والاجتماع بالمراجع الرسمية المعنية للاسراع في اقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمهيدا للمضي قدما في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية مناسبة. وتحدث الوزير القصار فقال: "لقد اكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تشكل عنصرا اساسيا وحيويا لدعم النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المالية العامة للدولة، وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية، ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة، من اجل ايجاد وتطوير هذه الشراكة وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للنمو الاقتصادي في لبنان".

[Back to Top](#)

Réunion

Kassar pour l'accélération du projet de loi sur le partenariat public-privé

Le président des organismes économiques, le ministre d'État Adnane Kassar, s'est réuni hier avec plusieurs instances économiques et bancaires, dont le président de l'Association des banques au Liban (ABL), Joseph Torbey, avec lesquelles il a discuté de l'importance d'accélérer le projet de loi sur le partenariat entre les secteurs public et privé. Les participants à la réunion ont en outre insisté sur la capacité et la détermination des banques à financer des projets d'investissements en vue de développer plusieurs secteurs économiques et sociaux du pays et d'exploiter ainsi l'excès de liquidités dans le secteur bancaire tout en satisfaisant les intérêts nationaux. Le ministre Kassar et les participants à la



Le ministre d'État Adnane Kassar au cours de la réunion hier.

réunion se sont ainsi penchés sur les moyens de financer les projets d'infrastructure en vue de contribuer au développement économique du pays. C'est dans cette perspective

qu'ils ont souligné la nécessité d'aboutir à un accord au niveau du projet de loi, puisque le partenariat entre ces deux secteurs sera bénéfique à plus d'un niveau.

[Back to Top](#)

بحث والمصارف في دورهم بتمويل البنى التحتية القصار: لإقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

بين القطاعين العام والخاص. ومن جهة أخرى قال الوزير القصار: «لقد أكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل عنصراً أساسياً وحيوياً لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي لها تأثير مهم في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة من أجل إيجاد وتطوير هذه الشراكة وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في لبنان».

أولويات مشروعات البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني بشكل عام ويأتي في طليعة ذلك مشروعات الكهرباء والمياه والسدود والطرق والاتصالات. وأوضح المجتمعون أن القطاع المصرفي حريص كل الحرص على مواصلة دوره الأساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وأنه على استعداد كامل للمشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية المتوفرة في قطاعات البنية التحتية شرط توفر الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية

ترأس وزير الدولة عدنان القصار اجتماعاً لمناقشة مشاركة المصارف في تمويل مشروعات البنية التحتية بما يكفل سلامة القطاع ومصلحة الاقتصاد الوطني بحضور الوزير عدنان السيد حسين ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه وكل من فريد روفيل، جورج العنشي، سعد الأزهرى، عبد الرزاق عاشور، فؤاد شاكر، نديم القصار ومحمد بيهم. وشدد المجتمعون على أهمية وضرورة الإسراع في إقرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموجود في مجلس النواب تمهيداً للبحث في الأساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. وطالب المجتمعون بضرورة مراعاة

[Back to Top](#)

دعا لقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

القصار بحث مع طريبه ومصرفيين في مشاركة المصارف بتمويل مشاريع البنية التحتية

النمو الاقتصادي وتطويره بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني بشكل عام، ويأتي في طبيعة ذلك مشاريع الكهرباء والمياه والسدود والطرق والاتصالات. وأكد المجتمعون أهمية إدارة المشاريع ذات الصلة بالبنية التحتية بمعايير القطاع الخاص من أجل ضمان حسن استثماراتها وتحقيق المردود المالي المناسب الذي يضمن حسن ادائها وسلامته وتطور اعمالها وانتاجها للفوائد المرجوة للاقتصاد الوطني.

وكلفت لجنة للمتابعة والاجتماع بالمراجع الرسمية المعنية للإسراع في اقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمهيدا للمضي قدما في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية مناسبة.

وفي المناسبة، قال الوزير القصار: أكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تشكل عنصرا اساسيا وحيويا لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي لها تأثير مهم في عملية التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ونحن سنتابع نتائج هذا الاجتماع مع المراجع الرسمية والخاصة ذات الصلة من أجل ايجاد هذه الشراكة وتطويرها، وبما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للنمو الاقتصادي في لبنان.

بدعوة من رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير عدنان القصار، عقد اجتماع امس في مكتبه الخاص ضم الوزير عدنان السيد حسين، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طريبه، والمصرفيين السادة فريد روافيل، جورج العشي، سعد الازمري، عبد الرزاق عاشور، فؤاد شاكر، نديم القصار، ومحمد بيهم، وخصص الاجتماع للبحث في موضوع مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشاريع البنية التحتية في لبنان ومتطلبات هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني. وأكد المجتمعون ان القطاع المصرفي حريص كل الحرص على مواصلة دوره الاساسي في دعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وأنه على استعداد كامل للمشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية المتوفرة في قطاعات البنية التحتية، شرط توفر الارضية القانونية والتشريعية المناسبة للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا المجال، شدد المجتمعون على أهمية وضرورة الاسراع في اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الموجود حاليا في مجلس النواب، تمهيدا للبحث في الاساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كذلك ركزوا على أهمية مراعاة اولويات مشاريع البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة وتعزيز

بحث دور المصارف في تمويل مشروعات القصار : علينا الإسراع في إقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص



(دالاتي ونهرا)

خلال الاجتماع

بدعوة وزير الدولة ورئيس
الهيئات الاقتصادية عدنان
القصار عقد اجتماع في مكتبه
الخاص ضم معالي الوزير
عدنان السيد حسين، والدكتور
جوزف طرييه رئيس جمعية
المصارف، والسادة: فريد
روفايل، جورج العشي، سعد
الزهري، عبد الرزاق عاشور،
فؤاد شاكر، نديم القصار،
ومحمد بيهم. وخصص
الاجتماع للبحث في موضوع
مشاركة المصارف اللبنانية في
تمويل مشروعات البنية
التحتية في لبنان ومتطلبات

من خطوات عملية مناسبة.
وبهذه المناسبة، صرح الوزير القصار قائلاً:
«لقد أكد البيان الوزاري لحكومة التوافق الوطني
على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي
تشكل عنصراً أساسياً وحيوياً لدعم النمو
الاقتصادي وتحسين الظروف المالية العامة للدولة
وتوظيف جزء من السيولة المالية المتوفرة لدى
القطاع المصرفي في مجالات البنية التحتية التي
لها تأثير مهم في عملية التنمية ببعديها
الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن سنتابع هذا الاجتماع مع المراجع
الرسمية والخاصة ذات الصلة من أجل ايجاد
وتطوير هذه الشراكة وبما يعزز دور القطاع
الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في
لبنان».

هذا التمويل على النحو الذي يكفل سلامة القطاع
المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني.
وشدد المجتمعون على أهمية وضرورة الإسراع في
اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص
(PPP) الموجود حالياً في مجلس النواب، تمهيداً
للبحث في الاساليب المناسبة لهذه الشراكة في
شتى المجالات الحيوية، وبما يؤمن مصلحة
القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كما ركزوا
على أهمية مراعاة اولويات مشروعات البنية
التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية
العامة للدولة وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقد كلفت لجنة من اجل المتابعة والاجتماع
بالمراجع الرسمية المعنية للإسراع في اقرار
مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام
والخاص، تمهيداً للمضي قدماً في اتخاذ ما يلزم

المصارف اللبنانية تشترط تأمين أرضية قانونية للمشاركة مع القطاع العام

□ بيروت - «الحياة»

■ أكد القطاع المصرفي اللبناني حرصه على الاستمرار في دوره الداعم لـ «التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، واستعداده الكامل للمشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية المتوافرة في قطاعات البنية التحتية» لكن اشترط «تأمين الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة للمشاركة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص».

أعلن هذا الموقف بعد اجتماع دعا إليه وزير الدولة رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان عدنان القصار، حضره وزير الدولة عدنان السيد حسين، ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية ورؤساء مجالس إدارة مصارف وممثلون عنها، بحثوا في مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشاريع البنية التحتية في لبنان ومتطلبات هذا التمويل، على نحو

يكفل سلامة القطاع المصرفي والمصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

وشدّد المجتمعون في بيان اذاعوه بعد الاجتماع، على ضرورة «الإسراع في إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الموجود حالياً في المجلس النيابي، تمهيداً للبحث في الأساليب المناسبة لهذه الشراكة في شتى المجالات الحيوية، بما يؤمن مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني»، وركزوا على أهمية «مراعاة أولويات مشاريع البنية التحتية ذات الانعكاس المباشر على تحسين المالية العامة للدولة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتطويره، بما يتناسب مع الطاقات المتنامية للمصارف والقطاع الخاص اللبناني عموماً»، ولفتوا إلى أن في طليعتها الكهرباء والمياه والسدود والطرق والاتصالات.

ولم يغفل المجتمعون أهمية «إدارة

المشاريع المتصلة بالبنية بمعايير القطاع الخاص حسن استمرارها وتحقيق المالي المناسب الضامن لسلامته، وتطور أعمالها للفوائد المرجوة للاقتصاد وأعلن البيان «تكليف لجنة المراجع الرسمية المعنية للإسراع في إقرار مشروع قانون بين القطاعين العام والخاص وذكر القصار بالبيان إلى «أكد الشراكة بين القطاع والخاص، والتي تشكل عنصراً حيوياً لدعم النمو وتحسين الظروف المالية للدولة، وتوظيف جزء من المالية المتوافرة لدى القطاع في مجالات البنية التحتية في عملية التنمية ببعديها الاجتماعي».